تقرير شامل عن التحولات الطبقية في إيران

الحركة الوطنية الايرانية والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية في إيران

يتوقع الطلبة الايرانيون في ايران وفي الخارج بأن تشن اجهزة النظام القمعية حملة تطهير واسعة اخرى قبل ابتداء العام الدراسي، عند الطلاب الناشطين سياسيا والمناضلين الوطنيين ، وذلك بعد فترة من الاعداد لهذه الحملة المضادة التي تشر خلالها النظام ، اعدادا اكبر من عملاء « ساڤاك » ـ الاستخبارات ـ في اوساط المجموعات الطلابية الناشطة ، وذلك في داخل حرم الجامعة وخارجه ، وفي المواسم الاوروبية حيث تنشط منظمة « اتحاد الطلبة الايرانيين في الخارج » .

وكان عملاء منظمة « ساڤاك » قد تركوا خلفهم تحذيرا للطلاب بعد الاضطرابات الاخيرة بما معناه ان نظام الشاه يدري ان تكون المرة القادمة هي « المرة الاخيرة » وبان النية ثابتة على ضرورة مصاعفة الجهود لتدميرهم ، ولتحطيم نهوذ منظمة اتحاد الطلبة في الخارج نهائيا ، وابزال اشد العقوبات بكل من ثبت علاقته بالاتحاد ، وقد اعد النظام نفسه لهذه الضربة ، بان زاد ايضا عدد عملاء « ڤاڤاك » في المواسم الاوروبية خلال الشهرين الماضيين لجمع المزيد من المعلومات والادلة عن الحركات الطلابية فيها ، ومراقبة عدد من الطلاب الايرانيين في الخارج الذين يبلغ مجموعهم ٤٠ الف طالب .

والمنظمة الطلابية هذه ، التي تشكلت قبل عشر سنوات في لندن ، يعتبرها نظام الشاه « مرتعا للعمل التخريبي » وذات « اتصالات وعلاقات مشبوهة » بسبب اتصالاتها مع احزاب شيوعية ومع القوى الوطنية التقدمية في العالم العربي ، ومع المقاومة الفلسطينية .

وبالفعل ، فقد تم تعيين رئيس جديد للجامعة في طهران ـ ونهذا الشعب اهمية سياسية رئيسية لكون الرئيس هو المسؤول عن النظام والامن داخل الجامعة ـ وقد اعطى هذا الرئيس الجديد للجامعة ـ وقد اعطى هذا حرية التصرف كيفما تقتضي « الظروف » القادمة ، من المحاذ فراز باطلاق الجامعة ، الى الاعتقالات الجماعية لعملاء « الامن والنظام » داخل الجامعة .

وفي الواقع فان الترتيبات والاستعدادات للانقضاض على الحركة الطلابية التقدمية في ايران تجري على قدم وساق من اجل ان تكون بداية العام الدراسي « آمنة وهادئة » في الوقت الذي سيسقبل فيه الشاه حوالي ٥٠ ملك ورئيس دولة للاحتفال بمرور ٢٥٠٠ سنة على الملكة الفارسية ، ولان الشاه يرغب في ان تكون هذه المناسبة ايضا ، فرصة للاظهار بان النظام مستقر وقادر على ضبط وضع اي حركة تهدده ، او كما يقال هناك : للاظهار بان ايران وصلت الى مرحلة « النضج السياسي » !

ولكن الحقيقة هي ان احتفالات الايام السبعة ستكون مناسبة دعوة ممنوحة لاشكال عديدة من طرح الدولة وتدبيرها ، ولهذا يحرص النظام على اخفاء حقيقة بعض المناسبة ، الا انه عرف بان نصف ملايين من الخميني قد انضمت الى الا ! وقد لوحظ في الفترة الاخيرة بان الشاه يحرص على الظهور بمظهر المتفائل والاشارة الى « ان الخصوم المنظمة قد اصبحت مكشوفة ومعروفة الى درجة سحكه معها تحريف القيود على كافة المستويات في البلاد » ، اي بان سياسة النظام الحديدة اليوم هي توسيع حدود الممارسة المسموح بها وتوجيه الضربة القاضية لكل من حاول تخطي هذه الحدود .

ولكن رغم حرص الشاه على الظهور بمظهر « الخصم » واستعراض قوة النظام الامنية والعسكرية ، الا ان القلق واضح في الاستعدادات الامنية والعسكرية الاخيرة لشن حملة اقتحام ضد الحركة الطلابية التقدمية ، وضد المجموعات الوطنية المناضلة ضد النظام ، وفي البيانات الرسمية المقتضبة عن تنفيذ احكام الاعدام بعدد من « مهربي الخشش والحدرات » وهي اشتباكات قوى الامن « بمجموعات من العصابات المسلحة المنبردة » .

وفي ضوء هذه الاستعدادات الحكومية وتوقعات الحركة الطلابية الايرانية والاوساط الوطنية التقدمية في البلاد ، تثير « الهدف » فيما يلي تحليلا للوضع في ايران والعناصر الرئيسية الحقيقية للتغييرات الاخيرة في ايران اقتصادها وسياستها ، خاصة للاميريالية ، فانه لا يمكن للطلاقات الراسمالية ان تنمو من دون مضايقات . ان الراسمال الاميريالي يسمح بنمو مثل هذه العلاقات في بلدان مثل ايران ، فقط الى الحد الذي لا يؤذي ممه مصالح النهب الاميريالي ، ولا يؤثر في سيطرته على ثروات البلاد وسوقها . وبالتالي فان النمو المستقل للصناعات في السوق الداخلية للبلاد ، وتحويل ايران في ظل النظام الراسمالي ، الى بلد يكفي حاجاته هو على الاقل ، بواسطة صناعته وزراعته ونجارته ، لا ينسجم مع مصالح الاميريالية ، بل انه معاد لها في الواقع . وكذلك فان تبعية النظام الاقتصادية والسياسية والعسكرية للاميريالية ـ وعلى الاخص الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ـ ورفيتها في المحافظة على النظام القائم المعادي للشعب ، يمنع الشاه والطبقات الحاكمة ، من انتهاك المصالح الرئيسية للاميريالية ، واستعمال كل الموارد الطبيعية للبلاد ، حتى ولو كان ذلك فقط من اجل تنمية الراسمالية المحلية والسوق الداخلي .

ومن جهة اخرى ، فان الطبيعة الطبقية للنظام واعتماده على الطبقات الرجعية ، لن يساعده على ازالة كافة العقبات امام التنمية الراسمالية او تمهيد الطريق ، بالاعتماد على الشعب، لتقدم حقيقي ولمجتمع افضل في ايران ، رغم العلاقات الراسمالية وطريقة الانتاج . ان نظاما يحمي مصالح الاميريالين الاجانب والطبقات والفئات الرجعية في المجتمع الايراني ، ويكبت ارادة الشعب ، ويستمر طوال ١٦ عاما على تسلمه الحكم ، بالمحافظة على سلطته بحد السيف ، بالاعدامات ، بالتعذيب والسجن ، لا يمكن ان ينخذ خطوة جذرية بحق الرجعية ، ولا ان يتبنى المصالح الحقيقية للشعب .

وفقط على ضوء هذه الحقائق يمكن وعي الطبيعة المحدودة لجهود النظام من اجل اقامة علاقات راسمالية في البلاد .

وفي عملية تقييم الاجراءات التي اتخذها النظام ، يجب ان نعي ظرفين مهمين :

الاول : ان الهدف الاساسي من عمليات شعبنا الفدائية المتعددة منذ قرن تقريبا ، ضد الاقطاعيين ، على حياة ايران الاقتصادية السيطرة الاستعمارية ، وضد سيطرة الملاك الاجتماعية والسياسية ، كانت من اجل وضع حد للتخلف الاقتصادي والركود السياسي في البلاد ، والمضي حقيقة ، نحو التقدم الوطني ، وليس تكرار تجربة ، او السير وراء عملية تحققت في البلد الراسمالي الرئيسي منذ مئات السنين ، مع وجود هوة سحيقة بين بلادنا وحضارة العالم كنتيجة لها .

الثاني : وبينما عملية استبدال العلاقات الاقطاعية القديمة والمحترئة بالعلاقات الراسمالية في بلادنا ـ حتى ولو كانت بطيئة وغير متسقة ـ هي موضوعيا وتاريخيا ، خطوة الى الامام ، وهذا التقدم يتم في وقت اكدت فيه الاشتراكية نفسها في جزء ضخم من العالم ، فان الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية هو المضمون الرئيسي للحقبة القادمة ، والراسمالية في طور الاندحار ، بينما تكتسب الاشتراكية مواقع جديدة في اوساط الجماهير في انحاء العالم ، وتصبح تدريجيا « كلمة المرور » العالمية للتطور .

في هذه الظروف فان الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية هو تحسن بطرا على ماضي المجتمع الايراني . ولكن بالمقارنة مع التغييرات الكبيرة التي تحدث في العالم اليوم ، ومع طاقات التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي للشعب الايراني فانها لا تتجه نحو تحقيق تقدم حقيقي ، هو الهدف الرئيسي لنضال الشعب .

ان احتمال تنفيذ الخطط الاقتصادية ـ الاجتماعية للدولة ، كما يتحدث عنها الشاه مفاخرا ، تعني عمليا بانه اخيرا ، تتم عملية بناء النظام الراسمالي في ايران ، ولكن على نطاق محدود وفي ظروف التبعية للغير . وهي لن تلغي تخلف البلاد ، بل على العكس، ستزداد حدته من التناقضات الحادة الناتجة عن الاستغلال الراسمالي والنهب الاميريالي .

الحزب والتطلعات التقدمية

ومنذ تواجد حزبنا ، وهو يعبر ، وللمرة الاولى في تاريخ ايران ، عن التطلعات التقدمية للشعب ، في شعارات للنضال من اجل منع الاحتكارات الاجنبية من الوصول الى الموارد الطبيعية والاقتصادية في ايران ، ومن اجل توزيع الارض بين الفلاحين ، الغاء النظام الاقطاعي وتصنيع ايران على اساس سياسة علمية ، ديمقراطية ، مستقلة . وقد التزم الحزب ببرنامج محدد للتحويل الثوري للبلاد ، بواسطة الاتحاد مع كافة القوى الوطنية والتقدمية ، ولا ضرورة للقول بالتالي ، انه بينما بعض الاجراءات الاجتماعية ـ الاقتصادية للنظام مفيدة بالمقارنة مع الوضع السابق ، فان حزبنا لا يستطيع ان يتماشى عن اهم المشاكل : تحسين المستوى المادي والمعنوي للشعب وتحقيق تقدم وازدهار شامل لبلادنا ـ وبجاهل المضاعفات الفعلية لهذه الاجراءات ، وحدودها واحتمالاتها بالنسبة للشعب .

سياسة النظام الاقتصادية

ان ايا كان حين يدقق في الاجراءات الهامة لتعجيل التنمية الراسمالية، اي الاصلاح الزراعي والاجراءات المتخذة لضمان الاستثمارات الضرورية في صناعات جديدة ، بعي الانجاه غير الوطني والمعادي للديمقراطية في التغييرات الاخيرة ، وبعي طبيعتها المحدودة وعدم ملائمتها .

الاصلاح الزراعي

حسب الاحصاءات الرسمية ، فان المرحلتين الاولى والثانية ، لقانون الاصلاح الزراعي ، تقول بدعم الحكومة لـ ٧٨٦،٧١٠ عائلة فلاحية فقط ، او تقريبا ٢٥٪ من المجموع ، لشراء الارض من اصحاب الاراضي . اي بكلام اخر ، فان ٧٥٪ او ١٤،٧٦٤،٠٠٠ عائلة لا تستطيع شراء الارض . واكثر من ذلك : فمع نهاية هذه الفترة تكون اكثر من ١٤،٧٦٤،٠٠٠ عائلة قد استاجرت الارض من عدد من الملاكين الصغار ، لفترة ٢٠ سنة ، وان حوالي ١٥٢٤،٠٠٠ عائلة تكون قد ملكت قطعا صغيرة من الارض نتيجة عملية توزيع الحصص .

ان الارقام الرسمية تكشف بان مساحة الارض المباعة للفلاحين لا تزيد عن معدل ٥ هكتارات وفي الفترة الاخيرة تقوم الحكومة باستعادة هذه الاراضي بطريقة غير مباشرة ، من الفلاحين ، بموجب قانون تقييم شركات مساهمة مشتركة ، وذلك عن طريق ارغام الفلاحين بالاشتراك فيها .

ان هذا الوضع ـ بتقويض الملكية الاقطاعية ـ لا يساعد باي حال من الاحوال ، على تحسين ظروف الفلاحين ككل ، هذا عدا عن انه لا يحررهم من استغلال الملاكين والمهايين .

ان الامتيازات الممنوحة لكبار الملاكين الراسماليين ، وحوافز الحكومة لتشجيعهم ، وتشكيل شركات مساهمة زراعية مشتركة ، وانشاء المؤسسات الزراعية والصناعية الضخمة بمشاركة رؤوس الاموال الاجنبية ، والتوظيف التدريجي للقروض الصغيرة القصيرة الامد ، وانشاء صندوق تنمية زراعية لمنح القروض الكبيرة التي تزيد عن ٥ ملايين ريال ، ومنح القروض الصغيرة للتعاونيات الزراعية ، وغيرها من الاجراءات ذات الطبيعة المماثلة ، تكشف تماما الاهداف السياسية للدولة التي تساهم في رفع مستوى فئة من كبار الملاكين الراسماليين والحاق القرر باكثرية الفلاحين وصغار الملاكين لمصلحة كبار الراسماليين ، في المدينة وفي الريف .

وبالتالي ، فان تنمية الريف الايراني تؤدي تدريجيا الى اختفاء الاقطاعيين كطبقة ، ولكن مع سيهم كملاك راسماليين ، للمحافظة على مواقعهم الاقتصادية الهامة في النظام الاجتماعي، الى جانب فئة جديدة ، البورجوازية الكبيرة .

ان عددا ضخما من صغار الفلاحين ، من الذين كانوا يوما من الموسرين ، وهؤلاء الذين حصلوا على الارض بموجب الاصلاح الزراعي ، لم يستطيعوا التكيف مع الظروف الجديدة او الوقوف امام منافسة كبار الملاكين والشركات الراسمالية ، انهم يتدمرون تدريجيا ويفقدون سيطرتهم على عائلاتهم ، ولكن جزءا صغيرا من الفلاحين ، وبسبب الموارد المالية التي في حوزتهم ، وبسبب قدرتهم على التكيف مع الوضع الجديد ، سيكون قادرا على اجتياز هذه المرحلة الانتقالية بنجاح تقريبا ، فيصبحون من فئة الفلاحين الصغار . اما بقية الفلاحين فسيصبحون اما عمالا زراعيين ، او يلجأون الى المدن بحثا عن العمل في المصانع .

ان هذا هو معنى قانون الشركات المساهمة الزراعية المشتركة عندما يشير القانون الى الاستفادة القصوى من فائض القوة العاملة في الريف ، في المشاريع الزراعية والصناعية ، كاحدى الاهداف المبتغاة منه .

ان انشاء المؤسسات الزراعية الكبيرة التي تدار بالطرق الراسمالية ، وتظلل راس المال الوطني والاجنبي الواسع في الريف ـ وهي عملية اخذت مؤخرا تتسم على نطاق واسع ، خاصة في سكل انشاء شركات زراعية مختلطة ـ تعجل في تمييز الريف الايراني .

الاستثمار الصناعي والتنمية

مع الاجراءات المتخذة للحصول على اليد العاملة الرخيصة ، وربط اقتصاد وموارد القوة البشرية للريف ، بالسوق الراسمالي ، والتي هي الهدف الرئيسي للاصلاح الزراعي الذي اجراه النظام ، فان ضمان رؤوس الاموال لاقامة صناعات هندسية جديدة ، ضروري ، وهو في الواقع ، حافز لتنمية العلاقات الراسمالية .

لهذا كانت عملية اجتذاب رؤوس الاموال الى صناعات معقدة ، واحدة من مشاكل النظام الهامة منذ البداية . ان سياسة النظام غير الوطنية والمعادية للديمقراطية ، والتي تهدف بكليتها ، الى تعجيل عملية النمو الاقتصادي للبلاد ، لعبت دورها الرجعي ايضا في هذا المجال .

ان عملية تراكم رؤوس الاموال المحلية تتم ببطء شديد في مقابل الحاجة الى تعجيل التطور الاقتصادي . ولكن يجب عدم تجاهل السبب الرئيسي لهذا الركود ـ ويعود ذلك الى تبعية البلاد الاقتصادية والسياسية ، للاميريالية والى الدور الذي تلعبه القوى الرجعية في المجتمع ، في التوزيع غير العادل ، للدخل القومي ، والى فقر الاكثرية الساحقة من الشعب : ان هذا كله يعيق التطور الاقتصادي ـ ويجب عدم وضع مخططات للتطور في المستقبل، قائمة على اساس مصالح هذه القوى نفسها .

ان مثل هذه المعالجة ، عوضا عن الغاء الاسباب الحقيقية للتخلف ، وبالتالي تجنيد كافة القوى الخلاقة والموارد في البلاد من اجل خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة ، من شانها ان تزيد من خطورة الاسباب القائمة لظروف الشعب السيئة ولتخلف البلاد . ان نتيجتها النهائية هي التبعية الاقتصادية وتقدم البلاد ببطء وبعدم اتساق واستمرار فقر الشعب ، وتاخر البلاد اكثر فاكثر عن ركب الحضارة العالمية .

ومع ذلك فان هذه هي طريقة العلاج التي اختارها النظام بمقتضى طبيعته وتبعيته للاميريالية .

ان النظام يطبق سياسة الاستثمار والتنمية الاقتصادية على اساس المبادئ التالية بشكل رئيسي :

١ ـ التغلغل الاميريالي في كل المجالات الاقتصادية في البلاد .

٢ ـ بذل الجهود لجعل مصالح الراسماليين الايرانيين تنسجم ومصالح الاحتكارات الاميريالية

٣ ـ حماية الراسميل الكبيرة وتقوية القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة، وتمكينه من تحقيق ارباح اكبر .

٤ ـ النقل الى القطاع العام تلك الصناعات التي لا تستطيع القطاع الخاص ادارتها حاليا ، وبالتالي جعل القطاع العام عاملا مساعدا ومقويا للقطاع الخاص .

ولضمان ان تؤدي الحوافز الحكومية للراسماليين المحليين والاجانب ، الى النتائج المبتغاة ، وبحيث تثق كلا المجموعتين بسلامة وفائدة استثمار رؤوس اموالهم ، برزت الحاجة الى اكثر من ديكتاتورية بوليسية تكبت مقاومة الجماهير المستغلة (بفتح الغين) : كان من الضروري ان تقوم الدولة بتنفيذ عدد من القوانين والمراسيم التي تمنح المستثمرين امتيازات محددة وتضمن مصالحهم على ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية المقترحة .

ان هذا واضح في القوانين والمراسيم الاقتصادية التي اتخذها النظام .

ان قانون ١٩٥٥ حول اجتذاب وحماية رؤوس الاموال الاجنبية كان خطوة الحكومة الهامة الاولى لتنفيذ هذه السياسة . لقد اعفت المستثمرين الاجانب من كل الضرائب ولمدة خمس سنوات . لقد ضمنت لهم حق نقل الربح من راس المال في شكل التحويل الى العملية الاجنبية ، الى بلدان اخرى ، وضمنت رؤوس الاموال الاجنبية من المصادرة . ان الاستثمارات والشركات الاجنبية تتمتع بذات الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها راس المال الخاص الوطني . اكثر من ذلك ، فبموجب الاتفاقية الايرانية ـ الامريكية لسنة ١٩٦٧، تخلت الحكومة الايرانية عن حق تاميم او مصادرة راس المال الامريكي الخاص . كما ان القانون المصرفي سنة ١٩٥٥ قد منح المستثمرين الاجانب ، بالاضافة الى هذه الامتيازات، الحق باخذ صفة الاشخاص الشرعيين الايرانيين ، وذلك بدمج راسمالهم مع الراسمال الايراني على اساس خاص .

ان هذا التشريع يؤدي الى بروز ظاهرة جديدة حاليا في النظام الراسمالي في ايران ، وهي دمج جزء ضخم من الراسمال الايراني، بالراسمال الاجنبي . ان الراسمال المختلط في طور ان يصبح السائد ، وفي بعض الحالات ، الشكل الوحيد للراسمال المستثمر . وفيما عدا بعض الاحتكارات الاميريالية العاملة كتونسورتيومات النفط العالمية ـ ظاهرة للاستعمار الجماعي ليلدنا ـ فان راس المال الاجنبي ، المندمج مع راس مال الدولة او راس المال الخاص ، بشكل منفصل او مشترك ، يشترك باشكال متعددة في النشاط الصناعي ، التجاري ، والمالي ، في قطاع البناء وفي القطاع الزراعي ، تحت ستار كونهم شركات ايرانية .

وبالاضافة الى تشكيل الراسمال المصرفي المشترك فان السنوات الاخيرة قد شهدت قيام عشرات الشركات المختلطة في مختلف المجالات ، واكثر من ٤٠ منهم يملكون اسهما ضخمة نسبيا ، ٢٩٪ منها تملكها اميركيون .

وانشاء مصرف تنمية للزراعة والمناجم في عام ١٩٥٩ مثل واضح لهذا النوع من عمليات الدمج. ان مصارف وشركات امركية ، بريطانية، فرنسية ايطالية ، المانية غربية ، بلجيكية وهولندية ، تملك ٤٠٪ من الاسهم (الاولية) للمصرف ، بينما تملك البقية الباقية الراسماليون الايرانيون ان حوالي ٢٠٪ من اسهم المصرف الاجنبية تملكها شركات مصرفية امركية ، ويحق لهذا المصرف ان يقدم قروضا متوسطة او طويلة الاجل ، وقروضا بعملة يمكن تحويلها . انه يضمن الاسهم والسندات للشركات الصناعية ، وله الحق بالتدخل في مسائل تقديم المساعدات التقنية، والمساعدات في الخطط ، في كافة مجالات الصناعة والمال والتجارة . كذلك يستطيع المصرف ان يسيطر على هذه الشركات لكونه شريكا مباشرا فيها .

وهناك شكل آخر لدمج الراسمال الاجنبي والراسمال الايراني ، الذي انتشر في البلاد مؤخرا ، وهو : الصناعة المجمعة . ولدينا الان عشرات الخطط لتجميع اجهزة الراديو ، والتلفزيون ، والبرادات والسيارات والشاحنات .. الخ . وذلك من القطع المستوردة . وبحجة تعزيز الصناعة الوطنية ، اعفي اصحاب هذه المصانع من الضريبة الجمركية ، وفي بعض الاحيان يدفعون ضرائب اسمية . اكثر من ذلك، فقد خفضت الدولة الى ادنى حد ، استيراد مثل هذه السلع المصنعة ، في جهد منها لمساعدة هذه المصانع على تحقيق ارباح كبيرة بعض الشيء، فحررت بالتالي كل المصانع المعنية من اي منافسة اجنبية .

وهكذا يمكن النظام الاحتكارات الاميريالية من العمل في مجالات الاقتصاد الايراني، وتحقيق الارباح الكبيرة من رؤوس اموال صغيرة . انه يربط اكثر فاكثر ، الراسماليين الايرانيين بالراسماليين الاجانب ، يربط مصالحهم بمصالح الاميرياليين ، وبالتالي الزام الاميرياليين بحماية النظام وسياساته غير الوطنية والمعادية للديمقراطية . اكثر من ذلك، ان النظام بالسماح بالاستثمار الاجنبي في مختلف المجالات الاقتصادية وتشجيعه لدمج راس المال الاميريالي براس المال الايراني الخاص ، يعجل في عملية تطور البلاد نحو المزيد من التبعية الاقتصادية للاميريالية .

هذه هي السياسة التي يدعي الشاه وحكومته بانها سياسة وطنية مستقلة ، لقد قال الشاه بعجدها : « كلما ازداد عدد البلدان الاجنبية التي تستثمر في بلادنا ، كلما ازداد اهتمامهم بالمحافظة على امننا واستقلالنا » . ان هذا القول يعطي فكرة ممتازة عن « نضال » النظام من اجل « الامن الوطني والاستقلال » . فعوضا عن كبحه للاميريالية وعملائها ، يحاول النظام قبل كل شيء ، اعطاء اكثر ما يمكن من حرية العمل لهؤلاء الاعداء الاكيدين لاستقلال ايران وامنها ، وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية ، واعطائهم ايضا الامكانية القصوى للوصول الى هذه المجالات ، بزعم التزامهم بحماية استقلال البلاد وامنها .

ان المعنى الحقيقي لعبارة استقلال وامن البلاد بصبح واضحا اذا كان الامن يعني كبت الحركة الشعبية من اجل الحفاظ على مصالح الناهبين الاميرياليين ومصالح المستغلين في البلاد المرتبطين بهم . واذا كان الاستقلال يفسر على انه الدفاع عن النظام القائم . ان هذا التناقض يظهر بان السياسة الاستقلالية الوطنية التي يتبعها الشاه وحكومته ، هي مجرد سياسة مصممة على ربط بلادنا بالرساميل الاجنبية باشد ما يمكن ، من اجل الزام الاحتكارات الراسمالية والدول الاميريالية ، بالدفاع عن سياسة النظام الحالية، غير الوطنية والمعادية للديمقراطية . ان هذه ليست سياسة وطنية مستقلة بل سياسة معادية للوطن ، سياسة اخضاع البلاد وجعلها تابعة .

في العدد القادم القطاع العام والقطاع الخاص في ايران